مؤقت



مجلس الأمن

السنة الرابعة والخمسون

الجلسة ٤٠١٥
الخميس ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٩، الساعة ١٥/٣٠
نيويورك

الرئيس: السيد جاغني . . . . (غامبيا)

الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سرغييف
	الأرجنتين	السيد بتريا
	البحرين	السيد المنصور
	البرازيل	السيد مورا
	سلوفينيا	السيد تورك
	الصين	السيد تشن شو
	غابون	السيد دانغي ريواكا
	فرنسا	السيد ألابرون
	كندا	السيد فاولر
	ماليزيا	السيد ميسران
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
	ناميبيا	السيد أنجابا
	هولندا	السيد فان والصم
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بيرلي

جدول الأعمال

الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

99-85478
9985478

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٤٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثائق التالية: S/1999/623 و S/1999/635 و S/1999/654، وهي رسائل مؤرخة في ٢١ أيار/مايو و ٢ و ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٩، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأوغندا لدى الأمم المتحدة، حيث تنقل الأولى اتفاق سلام بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، أبرم في سرت، الجماهيرية العربية الليبية؛ وتنقل الثانية بلاغا مشتركا صادرا عن حكومة أوغندا ووفد من جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وتنقل الثالثة بلاغا مشتركا أصدرته حكومة أوغندا عقب اختتام اجتماع قمة مصغر عقد في دار السلام؛ وإلى الوثيقة S/1999/683، وهي رسالة مؤرخة في ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة، تنقل بيانا بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية أصدرته رئاسة الاتحاد الأوروبي في ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٩.

عقب المشاورات بين أعضاء المجلس أذن لي بالإدلاء بالبيان التالي باسم المجلس:

"يشير مجلس الأمن إلى بياني رئيسه (S/PRST/1998/26) المؤرخ ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٨ و (S/PRST/1998/36) المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨. ويعيد المجلس تأكيد قراره ١٢٣٤ (١٩٩٩) المؤرخ ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٩ (S/RES/1234/1999) بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ويدعو جميع الأطراف إلى الامتثال لهذا القرار. ويعرب المجلس عن قلقه المستمر إزاء استمرار الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

"ويعيد مجلس الأمن تأكيد التزامه بالحفاظ على الوحدة الوطنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية ولسائر دول المنطقة وسيادتها وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي. ويعيد المجلس كذلك تأكيد تأييده لعملية الوساطة الإقليمية التي ينهض بتيسيرها رئيس جمهورية زامبيا بالنيابة عن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية وبدعم من الأمم المتحدة، لإيجاد تسوية سلمية للصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

"ويحيط مجلس الأمن علما بالجهود البناءة المبذولة لتشجيع التسوية السلمية للصراع في سياق عملية الوساطة الإقليمية المذكورة أعلاه، بما في ذلك الاجتماع المعقود والاتفاق الموقع في سرت في ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٩. ويدعو المجلس جميع الأطراف إلى إظهار التزامها بعملية السلام والمشاركة بروح بناءة تتسم بالمرونة في مؤتمر القمة المرتقب المزمع عقده في لوساكا في ٢٦ حزيران/ يونيه ١٩٩٩. وفي هذا السياق، يدعو المجلس الأطراف إلى أن توقع فورا اتفاقا لوقف إطلاق النار يشمل الطرائق والآليات المناسبة اللازمة لتنفيذه.

"ويعيد مجلس الأمن تأكيد استعداده للنظر في أن تشارك الأمم المتحدة في المسألة بصورة نشطة، بالتنسيق مع منظمة الوحدة الأفريقية، بما في ذلك من خلال اتخاذ تدابير محددة مستمرة وفعالة، للمساعدة في تنفيذ اتفاق فعال لوقف إطلاق النار وفي عملية يتفق عليها للتسوية السياسية للصراع.

"ويشدد مجلس الأمن على ضرورة التوصل إلى تسوية سياسية للصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية بما يسمح بإعادة البناء الاقتصادي للبلد، على النحو الذي يعزز التنمية ويشجع على المصالحة الوطنية.

"ويؤكد مجلس الأمن ضرورة استمرار عملية المصالحة الوطنية الحقيقية والتحول الديمقراطي في جميع دول منطقة البحيرات الكبرى. ويعيد المجلس تأكيد أهمية القيام، في الوقت المناسب، بعقد مؤتمر دولي بشأن الأمن والاستقرار والتنمية في

منطقة البحيرات الكبرى، ويشجع المجتمع الدولي على المساعدة في تيسير عقد هذا المؤتمر.

"ويعرب مجلس الأمن عن تقديره وتأييده التام للجهود المستمرة التي يبذلها الأمين العام ومبعوثه الخاص لعملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

"وسيبقي مجلس الأمن هذه المسألة قيد نظره الفعلي."

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/1999/17.

وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٥٥.